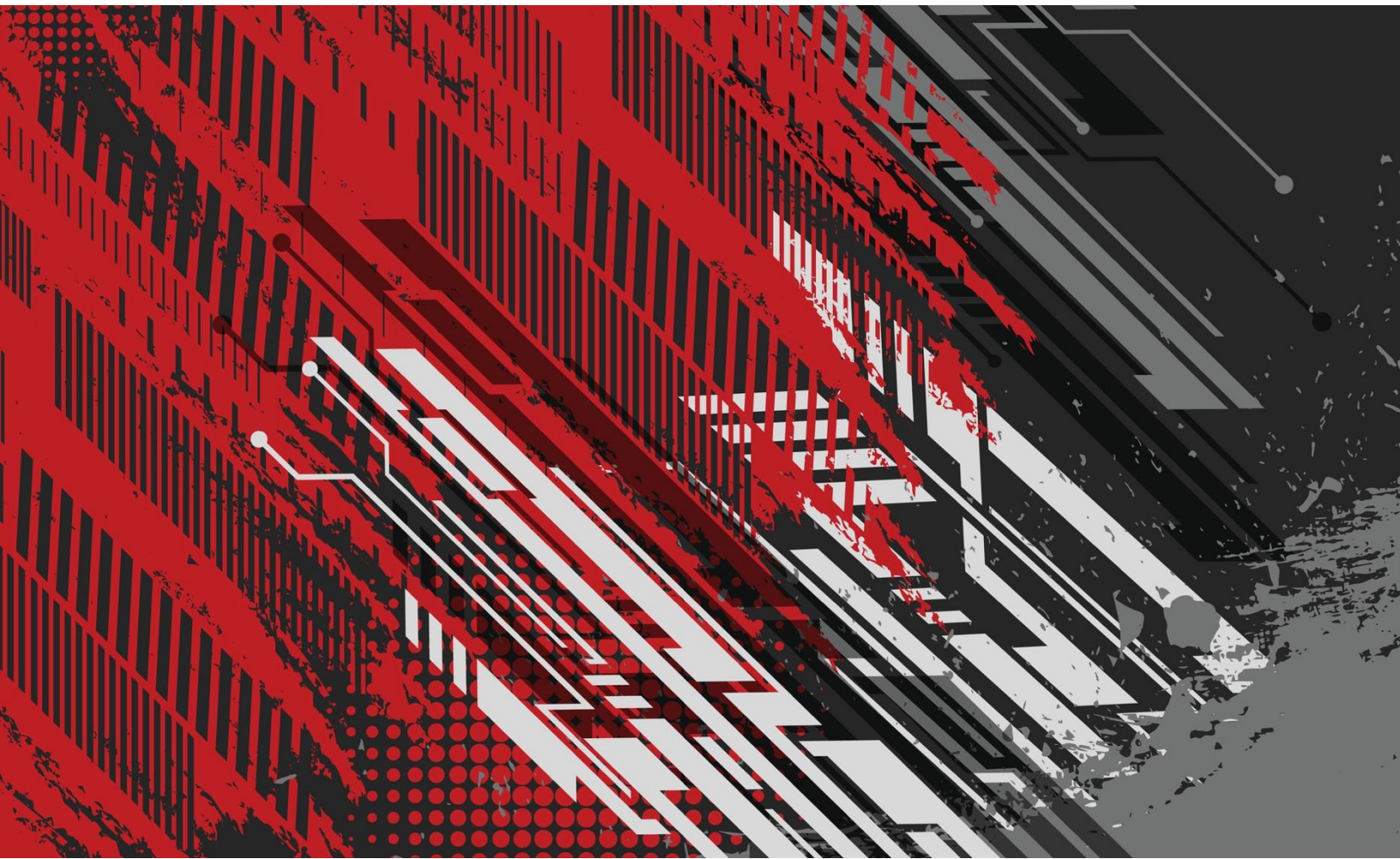




مناقشة لملاحظات السيد مستشار رئيس الوزراء الدكتور مظهر محمد صالح المحترم، حول الاقتراض  
الجزري.

د. سهام يوسف علي  
09 اذار 2025



## العنوان:

مناقشة لملاحظات السيد مستشار رئيس الوزراء مظهر محمد صالح المحترم، حول الاقتراض الجسري.

## نوع الإصدار:

مقال رأي

## الموضوع:

المالية و الدين العام

## الكاتب:

د. سهام يوسف علي

## التاريخ:

09 اذار 2025

## عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنيّة خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

## ملاحظة:

لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

## مناقشة لملاحظات السيد مستشار رئيس الوزراء مظهر محمد صالح المحترم، حول الاقتراض الجسري:

أود بدايةً أن أعبر عن تقديري الكبير للدكتور مظهر محمد صالح، باعتباره قامة علمية وخبيراً اقتصادياً بارزاً وصاحب خبرة طويلة في الشأن المالي والنقدي العراقي، لا شك أن رؤيته وتحليلاته تستند إلى معرفة عميقة بطبيعة الاقتصاد العراقي وتعقيداته. ومن هذا المنطلق، فإن قراءتي لما طرحه تأتي من باب النقاش الموضوعي والبناء، الذي يهدف إلى تسليط الضوء على بعض النقاط التي تستدعي مزيداً من التوضيح لضمان فهم أعمق وأشمل للوضع الاقتصادي الحالي وتحدياته الحقيقية.

بتاريخ 06.03.2025 نشرت وكالة الانباء العراقية (واع) تصريحاً لمستشار رئيس مجلس الوزراء الدكتور مظهر محمد صالح حول "الاقتراض الجسري" والدين العام الداخلي، مبيناً أن هذا النمط من الاقتراض يُعد أداة تقليدية قصيرة الأجل تستخدمها الحكومات لسد الفجوات المالية المؤقتة.

كما أشار إلى أن ارتفاع الدين العام في العراق جاء نتيجة تصاعد النفقات في مجالات الإعمار وتنفيذ المشاريع المتوقفة، موضحاً أن أكثر من 50% من الدين الداخلي متركز في المحفظة الاستثمارية للبنك المركزي، وأن هذا الدين مغطى بالكامل بالعملة الأجنبية، مما يعكس الاستقرار النقدي.

ولكن هذا لا يخفي التحديات الهيكلية التي تواجه السياسة المالية في العراق، والتي تحتاج إلى معالجة جذرية، وفيما يلي أهمها:

### 1. الاقتراض الجسري: أداة قصيرة الأجل أم سياسة دائمة؟

من المعروف أن الاقتراض الجسري يُستخدم عالمياً لسد الفجوات المؤقتة في التدفقات النقدية، مثل الحالات التي يكون فيها عجز مؤقت في الموازنة أو تأخير في الإيرادات، لكنه في العراق قد تحول إلى آلية دائمة لتمويل النفقات التشغيلية.

المفارقة هنا أن هذا النوع من الاقتراض كان يُفترض أن يكون مؤقتاً، لكنه أصبح جزءاً من الموازنة بدلاً من كونه أداة استثنائية لتغطية فجوات مؤقتة. المشكلة تكمن في أن الدين الداخلي قد استمر في التضخم عبر السنوات وبنفس الوتيرة تقريباً، على الرغم من أن أسعار النفط شهدت زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة (تجاوزت حاجز 70 دولاراً للبرميل)، هذا الأمر يشير إلى أن الاقتراض أصبح أداة دائمة وليست فقط لتغطية العجز المؤقت، وبالتالي هل يمكن تصنيفه على أنه "جسري" بالمعنى المعتاد؟ أم إن هذا الوضع يعكس وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي، حيث أن زيادة الإيرادات النفطية لا تُترجم إلى تحسن مستدام في الوضع المالي.

### 2. لماذا يزداد الإنفاق التشغيلي رغم تباطؤ الإيرادات؟

إذا كانت الإيرادات النفطية تعاني من التقلبات، فمن المنطقي أن يتم التحكم في النفقات التشغيلية، لكن الواقع على العكس تماماً. الإنفاق التشغيلي في العراق يتزايد بشكل مستمر دون أي مراجعة حقيقية حتى مع تذبذب الإيرادات و تراجعها.

ورغم الحديث المستمر عن العجز وضرورة الاقتراض، إلا انه أصبح يمثل 75% من الموازنة العامة. بينما لا يتم تخصيص أكثر من 25% للإنفاق الاستثماري، الذي يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

### 3. هل ارتفاع الدين سببه تنفيذ المشاريع المتوقفة والبناء واعداد الاعمار؟

و يشرح الدكتور مظهر محمد صالح أن ارتفاع الدين جاء بسبب تنفيذ مشاريع متوقفة والبناء واعداد الاعمار. لكن لنطرح بعض الأسئلة لاستفسارية.

- إذا كانت التخصيصات الاستثمارية تمثل فقط 25% من الموازنة، فأين ذهب باقي الدين؟
- كيف حصلت وزارة الصناعة، التي يفترض أن تكون محركًا اقتصاديًا، على تخصيصات أقل من نصف ما حصلت عليه الأوقاف الدينية؟
- فالإيرادات النفطية شهرياً تصل إلى 7.5 مليار دولار و الانفاق الاستثماري محدود جدا اي تقريبا 12 تريليون دينار من أصل قرابة 57 تريليون دينار!
- إذا كان الدين موجهاً إلى المشاريع، فلماذا لا نرى نشاطاً استثمارياً ملحوظاً سوى المجسرات و المجمعات السكنية و التي اغلبها في القطاع الخاص و ليس الحكومي.

و لنفرض ان التركيز على التوسع العمراني حالة ايجابية ولكن وحده لا يؤدي إلى خلق اقتصاد مستدام، حيث تُبنى مشاريع ضخمة دون أن تساهم في تنمية قطاعات إنتاجية تسهم في استقرار الاقتصاد على المدى الطويل، صحيح انها توفر وظائف مؤقتة وتحفز السوق العقاري، لكنها ليست نشاطاً إنتاجياً مستداماً.

### متى تصبح المشاريع العمرانية ذات قيمة مضافة حقيقية؟

1. إذا كانت مدعومة بقطاع إنتاجي قوي، مثل صناعة مواد البناء محلياً بدلاً من استيرادها.
2. إذا تم ربطها بمناطق صناعية وتقنيات حديثة لخلق فرص عمل دائمة.
3. إذا لم تكن ممولة بالديون فقط، بل ضمن رؤية تنموية متكاملة.
4. إذا ساهمت في تحفيز الطلب المحلي على الإنتاج العراقي بدلاً من زيادة الاستيراد.

### 4. هل الدين مغطى بالعملة الأجنبية؟

القول بأن الدين الداخلي مغطى بالكامل بالعملة الأجنبية قد يعطي انطباعاً زائفاً بالاستقرار. رغم أن ذلك قد يوفر بعض الأمان المؤقت، إلا أن المشكلة الحقيقية لا تكمن فقط في تغطية الدين، بل في العبء المستقبلي لهذا الدين على المالية العامة.

حتى لو كان الدين مغطى، فإنه سيؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، ما قد يخلق ضغطاً تضخيمياً على المدى الطويل. كما سيقبل من قدرة الحكومة على الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية، حيث ستظل التزامات سداد الدين حاضرة.

إن زيادة الدين العام والإنفاق الجسري في العراق سيستم، ما دام يتم الاعتماد بشكل مفرط على الإيرادات النفطية ويفتقر إلى تنوع اقتصادي حقيقي، وهذا النهج لن يؤدي إلا إلى تفاقم المشاكل المالية على المدى الطويل. فكلما استمر الاقتراض لتمويل النفقات الجارية، مثل الرواتب، دون توجه حقيقي نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، خاصة الصناعات.

بلا شك حديث استاذنا القدير الدكتور مظهر محمد صالح نظرياً و أكاديمياً صحيح ولكن كما بينا في هذا المقال على ارض الواقع و في العراق الامر قد يكون مختلفاً.

عن الكاتب:



دكتورة سهام يوسف علي: دكتورة في الاقتصاد الدولي.

جميع حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط  
الإشارة إلى المصدر.



**iraqieconomists.net**  
**info@iraqieconomists.net**  
**+964 786 629 6600**